اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

في الهم الاقتصادي

آليات السوق وحماية المستهلك

١-٣

حسام السامرك

في غمرة المماحكات المتنوعة حول مبادئ التجارة الحرة واقتصاد السوق، تبرز اشكالية التبعات التي تنعكس على حساب المستهلك،انطلاقا من الألاعيب والمناورات التي يصطنعها نفر من المتعاملين في الأوساط التسويقية للمستوردات الأجنبية والمنتجات المحلية على السواء. لذلك سرعان ما نستذكر اهمية الاستعانة بتجارب جمعيات حماية المستهلك وضرورات نهوض مثيلات لها في العراق كي تواجه بجرأة وجدارة وحزم مايغرق السوق من أنماط غريبة من التعاملات التجارية المتسمة بالغش الصناعي والتجاري بما ألغى كل الرصانة والمصداقية في الانتاج والتسويق على السواء.

ان التعاطي مع أولويات نهوض جمعيات (جادة) لحماية المستهلك في العراق يحملنا بالضرورة على التطرق الى طبيعة التداولات القائمة في حركة السوق المحلية حيث الانتقال غير المبرمج والفجائي من آليات الاقتصاد الموجه والمسيطر عليه مركزيا من قبل الدولة الى مايعرف باقتصاد السوق دون ادنى محطة تمهد للآلية الجديدة التي تحتاج-بالضرورة- الى أكثر من فترة انتقالية تهيئ لتداولات آمنة في ظل النهج الجديد.فقد فوجئ المواطن بانسحاب كامل من تداولات السوق لتترك التداولات تحت رحمة الفريق الأكثر جشعا من التجار خاصة في أعقاب فتح الحدود على مصاريعها أمام المستوردات ،ولا تنحصر مثل هذه الاجراءات بالتداعيات الخطيرة لأثر رفع الرسوم الكمركية عن تلك المستوردات ولكن الايغال بالاساءة تمثل من جانب آخر برفع مماثل للفحص والتقييس النوعي بما في ذلك المراقبة على صلاحية الأغذية وسلامة الأدوية ليتعرض العراق حتما الى كوارث محتملة عديدة.

عند تداعيات مثل هذه نجد أنفسنا في غنى- تماما- من مقارنة واقع ما يجري في العراق من تداولات غاية في الغرابة مع ماسبق من تداولات سبقتنا اليها دول العالم سواء كان المتحضر أو النامي أو حتى الأقل نموا عندما شهد قسطا طويلا من الاستقرار الى الحد الذي نمت فيه وتطورت آليات تنصف المستهلك والمنتج في آن واحد لأن في ظل التداولات اليومية لايفترض أن يكون المستهلك الضحية الوحيد دون أن يكون المنتج في أحيان اخرى الضحية الأكثر تضررا. كل هذه المماحكات تحصل وفي اطار منهجية اقتصاد السوق-طبعا- لكن الدولة- ونقصد هنا دولة المؤسسات –حاضرة وتمارس مسؤولياتها بحرص على الطرفين معا،فليس من مصلحة المجتمع وتطلعاته الوطنية أن يغبن المستهلك أو المنتج.وحين ننتقل الى الحقل التجاري وخاصة ما يتعلق بالمستوردات الأجنبية- حيث تمتلئ اسواقنا قسرا بسلعها- فان الأمر مختلف تماما ويحتاج الى أكثر من وقفة.

تقويم مشروع قانون النفط والغاز في العراق

د.عبد الجبار عبود الحلفي / جامعة البصرة

المقدمة: منذ سقوط النظام البائد في العام ٢٠٠٣ تسعى أطراف عدة من داخل الحكومات المتعاقبة في العراق وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية لإعطاء حق تطوير أكثر من ٦٠ حقلاً نفطياً للشركات متعددة الجنسيات وبخاصة الامريكية منها ، أننا ، كاقتصاديين ومتخصصين في شؤون النفط ، نعتقد أن السبب الاساس لاحتلال الولايات المتحدة للعراق هو للهيمنة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم ، وذلك لقرب نفاد النفط في الحقول الامريكية اذ توقفت آخر الحفارات في تكساس في كانون أول ٢٠٠٦ وان عصب الحياة في الولايات المتحدة هو النفط ، وفي أدناه موقف النفط الولايات المتحدة تعزيزاً لفكرتنا:

ان هذا الموقف يعزز الرأي الذي يشير الى أن ستراتيجية الحروب الامريكية من أجل الطاقة هو لضمان مايسميه الخبراء الامريكيون ب(الضم الستراتيجي للطاقة).

وبعد ثمان سنوات منذ الان (كانون ثاني ٢٠٠٧) لن تكون هناك نشاطات نفطية داخل الولايات وسينفذ الاحتياطي الامريكي بكامله.علماً انها تستهلك (٢٦ مليون ب/ي) ولذلك فأن (قانون الاستثمار النفطي) قد تم اعداده متضمناً (عقود المشاركة في الانتاج – PSAS)والذي يمنح للشركة الاجنبية فرصة لايجاد صيغ قانونية ومالية معقدة يسطرها قانونيون مختصون بهذا الشأن ، يمكن تأويلها لصالح الشركات متعددة الجنسيات. وتربط الحكومة (أو بالأصح الشعب العراقي) بشروط اقتصادية لايمكن تغييرها طوال عقود مقبلة خاصة وأن العراق يخضع لاحتلال القوات الاجنبية ، وهناك مستشارون امريكيون وبريطانيون في الوزارات العراقية خاصة في وزارة النفط ، يمكن أن يتلمس المختص وجود أصابع لهم في صياغة القوانين الخاصة بالنفط والميزانية.

تقويم نصوص قانون النفط :-

ص٥ :(هيأة النفط الاتحادية)).

في الفقرة (د) يسميها القانون (لجنة) ؟ ثم يعود ويسميها هيئة في نفس الصفحة ، مما يؤشر على العجالة في كتابة النص ان هيكلية (الهيأة) لاتمثل العدالة التي تجسد أهمية المحافظة والشركة المنتجة الرئيسة في البلاد : إذ ينص مشروع القانون على أن يكون هناك ممثل عن كل اقليم بدرجة وزير (يعني منطقة كردستان) وممثل عن كل محافظة منتجة غير منظمة في اقليم وهذا يعني :

١) ان صلاحيات الوزير هي أكثر وأعمق من صلاحيات غير الوزير

٢) اذا كانت البصرة بصورة خاصة والجنوب بصورة عامة، المنتج الاعظم للنفط في العراق والممول الرئيس للميزانية الحكومية. فكيف يمثلها ممثل واحد لايمتلك من الصلاحيات التي يمتلكها ممثل الاقليم. لذلك ينبغي أن تمثل البصرة بثلاثة اعضاء أحدهم فني خبير من شركة نفط الجنوب.وأكاديمي مختص بشؤون النفط. وممثل عن نقابة القطاع النفطي ص٦ جاء في النص ضمن هيكلية (هيأة) النفط الاتحادية) (مستشارون مختصون بشؤون النفط / أو المال والاقتصاد)).

ونحن نتساءل من أية جهه سيكون هؤلاء المستشارون ؟ وبناء على ذلك يجب أن تحدد الجهات التي ينتمي اليها هؤلاء المستشارون وأن يكون بعضهم من الخبراء الفنيين في شركة نفط الجنوب.أكاديميون مختصون بشؤون النفط من جامعة البصرة تحقيقاً لقاعدة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار وعدم تهميش الأكاديميين ذوي الاختصاص باعتبار أن البصرة هي المنتج الاكبر للنفط في العراق وتضم أكبر احتياطي نفطي في البلد.ولاينبغي أن يستحوذ المركز على هيكلية المستشارين.

ثانياً: مجلس النفط الاستشاري:

يجب أن يكون من ضمن أعضاء هذا المجلس خبراء من شركة نفط الجنوب وأكاديميون مختصون بشؤون النفط من جامعة البصرة نقابة منتسبي القطاع النفطي في الجنوب أن هذا المجلس لايمكن أن ينجح في اتخاذ القرارات الاساسية الخاصة بالسياسة النفطية لتحقيق المصالح العليا الوطنية للعراق اذا ما استحوذ المركز على هذا المجلس.

ص٦ ت: صلاحيات وزارة النفط:-

أولاً: اقتراح السياسات والقوانين النفطية الفدرالية ورفعها الى هيئة النفط والغاز :نقترح أن تضاف لها عبارة ((بعد التشاور والاتفاق مع شركة نفط الجنوب أو الشمال)) لكي لاتكون القرارات انفرادية.

ص٧ : صلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية :

المادة أولاً: الفقرة (٤) أي نشاط استكشافي في داخل العراق تحصل عليه بالتنافس : هذا النص يتيح للشركات الأجنبية ذات الخبرة الواسعة في العلميات النفطية وامتلاكها للتقنيات الجديدة المتطورة في الاستكشاف الحصول على عقود الاستكشاف أمام شركات النفط العراقية التي تمتلك مستلزمات استكشاف قديمة. وكثيراً ما تخفي الشركات الأجنبية حقيقة الاحتياطيات ونوعية الموائع والصخور والحركات التكونية وغيرها تحقيقاً لمصالحها الخاصة.

ص٩ : ثانياً:أ: عقود الاستكشاف: البديل الاول:ب: تتولى هيأة النفط والغاز تشكيل لجان تفاوضية بكوادر من وزارة النفط شركة النفط الوطنية. فنيون مستقلون مع ممثلين من اقليم أو المحافظة المنتجة ذات العلاقة بالعقد.

يجب أن تضم هيكلية (الفنيون المستقلون) ((أكاديميون من المحافظة المنتجة مختصون بشؤون النفط)) تضاف هذه العبارة الى النص.اذ لامعنى لحضور شخص من مجلس المحافظة مثلاً غير مختص بالنفط وشؤونه وخفاياه وتقلبات الاسواق العالمية، الى غير ذلك.

ص٩ ت: تضاف عبارة ((بعد التشاور والاتفاق مع شركة النفط الوطنية المنتجة للنفط في المحافظة)) منعاً للفساد الاداري والمالي.

ص : ١٢ ب/ الحقول المكتشفة: يعطي مشروع القانون حق التفاوض والتعاقد لاقليم كردستان على حقول واقعة في كردستان. بينما يسلب هذا الحق من المحافظة المنتجة الاعظم للنفط ويحصر حق التفاوض بهيئة النفط والغاز وتقوم الوزارة بالتعاقد مع الشركات المقاولة.

فلماذا هذا الكيل بمكيالين ؟

ص١٢: اجراءات الترخيص :

نص : من الممكن أن يتركز العقد النموذجي على مايلي :-

__ عقد الخدمة.

__ عقد الشراء. وهو (Buyback)نوع من اتفاقيات الاستشارة الفنية أستخدم هذا النوع من العقود في بعض الحقول الايرانية تقوم الشركة الاجنبية بموجب تقديم رأس المال اللازم للاستثمار في المشروع وتتقاضى لقاء خدماتها معدل عائد متفق عليه في نص العقد. ويحق للشركة الاجنبية هنا شراء النفط أو الغاز المستخرج.

__ عقد المشاركة في الانتاج وهو أخطر اجراء تتخذه الوزارة لان هذا النوع من العقود يعني امتيازاً جديداً يعطي للشركات الاجنبية للاستثمار لمدة (٣٠-٤٠) سنة وهو نظام معقد وبحسب هذا الالتزام فأن الدولة المضيفة نظرياً لها حق سيطرتها على النفط بينما يقتصر دور الشركة الاجنبية على استخراج النفط ولكن عملياً فأن هذه العقود تقيد تصرفات الحكومة في فخ نصوص قانونية معقدة يصوغها خبراء الشركة الاجنبية والماكرون في تأويل تلك النصوص. وقد عانت روسيا ونايجيريا من تللك العقود. وهو أمر يرفضه الشعب العراقي.

ص١٤ : ٢ : استحصال الوردات النفطية : اولاً: يجب تصحيح كلمة الواردات الى ايرادات أو عائدات لأن الواردات تعني استيراد السلع بينما الايرادات تعني اثمان بيع النفط الاولى Import والثانية Revenueومن الغرابة أن المشرع لايفرق بين الورادات والعائدات في قانون مصيري.

ص١٤ ج : تضاف عبارة ((وتنشر كافة العقود مع الشركات في وسائل الاعلام كافة تحقيقاً للشفافية ومنعاً للفساد الاداري والمالي وليكون الشعب مطلعاً على مايجري من تصرف في ثرواته الطبيعية وأين يذهب دخل النفط.

ص١٥ : البديل الثاني أن عبارة ((يخصص المتبقي في الورادات ليوزع على الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وفق نسبة السكان)) تعد مجحفة بحق البصرة وذي قار وميسان لكون البصرة بخاصة والجنوب بعامة هو المنتج الاكبر للنفط (٧٥٪ تقريباً) والممول الرئيس للميزانية العامة. لذا نقترح اضافة العبارة الاتية ((والمساهمة المحتفظة في نسبة انتاج النفط والغاز)) لتعويض سكانها من افرازات التلوث البيئي الذي تحدثه عمليات انتاج النفط والغاز.

ص١٨ : القطاعات النفطية الاخرى أ : يجب اضافة عبارة ((التطوير للحقول)) لكي تكون الشركات النفطية الوطنية هي البادئة في التطوير لزيادة الانتاج وليست الشركات الاجنبية.

خاتمة : أننا نعتقد أن مشروع قانون الاستثمار النفطي بحاجة الى تعديلات جوهرية لكي ينسجم وتطلعات الشعب العراقي في الاستفادة المثلى من ثرواته الهايدركاربونية. خاصة وأن القطاع النفطي العراقي يمتلك من الكوادر النفطية والخبرة بما يؤهله للقيام بتطوير الحقول وكافة العمليات النفطية ويحتاج الى التقنيات الحديثة والجديدة التي حرم منها منذ عقود مضت. ويقدم له الدعم المالي الذي يغطي تطوير عملياته.بما يفضي إلى جعله قطاعاً متقدماً مزدهراً قادراً على تنويع مصادر الدخل القومي. ومن ثم رفاهية الشعب العراقي الذي حرم كثيراً من الرفاهية التي تتمتع بها شعوب الدول النفطية الاخرى.

الموقف النفطي للولايات المتحدة

	١٩٧٣	٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠١٤
حجم الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	٦٠	٢٥	٥	صفر
الانتاج (مليون ب/ي)	٩ر٣	٥	١ر٥	صفر
الاستيراد (مليون ب/ي)	٣ر٢	٩	١٦	٢٨

المصدر : د. عبد الخالق عبدالله: الولايات المتحدة الامن في الخليج. ٢٠٠٤/٢٩٩ صـ١١ المستقبل العربي

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد /المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السابع والستين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق٢٠٠٧/٢/٢٠ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٧
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٨٣
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٨٩,٤١٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	٨٩,٤١٠,٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢٨٢) دينار /حوالات .

ب-سعر البيع النقدي (١٢٩٤) دينار /دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٢,٣٦٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٧٧,٠٥٠,٠٠٠)دولار.

تقرير الأمم المتحدة للتعويضات :

ديون العراق الخارجية أهم الصعوبات التي تعيق النمو الاقتصادي

عمان /المدى

كشف التقرير الصادر من الأمم المتحدة للتعويضات أن ديون العراق الخارجية والتعويضات الدولية من أهم الصعوبات التي تعيق النمو الاقتصادي والتنمية في العراق حاليا بعد أن كان يتمتع بفائض من الذهب والعملات الأجنبية التي بلغت (٣٨) مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٠ .

وبين التقرير الذي حصلت (المدى) على نسخة منه أن حروب النظام السابق مع إيران خلال عقد الثمانينيات خرج فيها العراق بلدا مثقلا بالديون بلغت حتى عام ١٩٩١ ((٦٣,٥)) مليار دولار منها ((٥،٢١)) مليار دولار ديون الدول الخليجية بعد غزو العراق للكويت والحصار الاقتصادي وتزايدات المديونية حتى عام ٢٠٠٣ حيث قدرها البنك الدولي وبنك التسويات الدولية نحو ((١٢٧)) مليار دولار .

وأكد التقرير انه في مستهل عام ٢٠٠٥ أشارت البيانات المذكورة في ((اتفاقية الائتمان المساند)) التي وقع العراق مع صندوق النقد الدولي الى أجمالي ديون العراق البالغة ((٢١٤)) مليار دولار موزعة على مختلف الدائنين حيث تمثلت بالاتي :

(ديون العراق لنادي باريس تبلغ ١٥ مليارا) و(ديون العراق للدول الخليجية ٢ مليار) و(ديون العراق للحكومات ٤,٨ مليار) و (ديون العراق للمنظمات الدولية ٤,٦ مليار دولار) و (ديون العراق للبنوك والمجهزين ٢,٨ مليار دولار)

(وأوضح التقرير أن مفاوضات مطولة وضغوطات كبيرة ومساومات مع الدول الدائنة للعراق من قبل أمريكا التي سعت لتخفيض مديونية العراق بواقع (٨٠ ٪) من القيمة الاسمية لأرصدة الديون ألأصلية مع فوائدها لغاية تاريخها على ان يتم الإعفاء على ثلاث مراحل الأولى (٣٠٪) المرحلة الثانية تخفيض (٣٠٪) والثالثة (٢٠٪) ومشيرا الى انه بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢١ بدأت مجموعة نادي باريس البالغ عددها (١٨) دولة بالاضافة الى كوريا بتخفيض ديونها الرسمية بنسبة (٨٠٪) من القيمة الاسمية وتستمر حتى نهاية ٢٠٠٨ وفي المقابل الزمت العراق باتباع البرنامج الاقتصادي . والمالي لمده ٣ سنوات وفرضت عليه قبول دخول اتفاقية حيز التنفيذ التي تمثلت بثلاث نقاط.

اولا: تعديل اسعار المشتقات النفطية وهو ما تضمنه بيان مجلس الوزراء في ٢٠٠٥/١٢/٢٥ والذي بموجبه تمت زيادة اسعار البنزين والنفط وزيت الغاز.

ثانيا: تعديل قانون المصالح النفطية وذلك بالسماح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية وكسر احتكار الدولة لأستيراد المنتجات النفطية

ثالثا: استمرار البنك المركزي باستخدام مدققين قانونين دوليين لتدقيق حساباته السنوية وفق مقاييس التدقيق الدولية المعروفة ، وبموجب اتفاقية ترتيبات الائتمان المساند سيقوم صندوق تسهيلات نقدية جديدة بواقع ٤٠٪ من حصة صندوفق النقد الدولي لمواجهة الازمات المالية التي قد تواجه العراق خلال فترة تنفيذ البرنامج الاصلاحي .

واعتبر التقرير ان تعويضات اضرار حرب الكويت منذ آب ١٩٩٠ جزء مهم من التزامات العراق الخارجية التي استندت الى قرارت دولية بموجب الفقرة (Eمن قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ في نيسان ١٩٩١ حيث أسست هيئة الامم المتحدة للتعويضات وانواعها كالاتي :

الافراد (A_B_C_D)والشركات فئة (Eوالمؤسسات الدولية فئة ((F واشار التقرير الى ان عدد طلبات التعويض المقدمة للهيئة بلغت (٣) ملايين طلب بقيمة اجمالية تقدر بـ (٣٥٣) مليار دولار وقد سدد العراق حوالي (٥٣) مليار دولار منها (٢٠) مليون دولار استقطعت من عوائد صادرات النفط.

وبين التقرير ان اولوية تسديد التعويضات اعطيت للافراد اذ تم تسديد .((١١,٥)) مليار دولار من اصل ((١٢)) ملياراً وبلغت حصة المواطنين المقيمين في الكويت ((٨)) مليارات دولار وكذلك تم تسديد القسم الاكبر من تعويضات الشركات غير النفطية في تسديد تعويضات القطاع النفطي والحكومات والتعويضات البيئية اقل من ذلك